مخطط المحاضرة:

أولا-مفهوم الاقتصاد الدولي:

ثانيا-تطور الاقتصاد الدولي:

ثالثا-مواضيع الاقتصاد الدولي:

رابعا-المتدخلون في الاقتصاد الدولي:

أولا-مفهوم الاقتصاد الدولي:

هو هيكل للتبادل الدولي يضم إقتصاديات العالم المختلفة، والتي تتبادل فيما بينها حول مجالات عدة: السلع، الخدمات، رؤوس الأموال... وذلك وفق آلية السوق (العرض والطلب)، ويرتكز هذا التبادل على أساسا تقسيم معين للعمل الدولي (أي التخصص في الانتاج)، وينجم عن هذه القاعدة اقتصاديات مسيطرة واقتصايات مسيطر عليها، فكلما كان الاقتصاد المحلي أكثر إنتاجا كلما كان قوي وله أثر على الساحة الاقتصادية الدولية.

يعرف الاقتصاد الدولي كذلك، بأنه ذاك الجء من علم الاقتصاد الذي يهتم بتفسير وتحليل محتوى العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تشمل: التبادل في السلع والخدمات، حركة الصرف الأجنبي، الاستثمار، تحويل رؤوس الأموال....وما ينجم عن ذلك من آثار مختلفة على الاقتصاديات الوطنية من حيث: أنماط الإنتاج، التجارة، الاستثمار، حركة عناصر الإنتاج.

وتكمن أهمية الاقتصاد الدولي (بين الدول)، فيما يلي:

-تطوير المصالح الفردية عن طريق العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف؛

-تامين التبادل الدولي في مختلف المجالات بشروط سهلة وواضحة؛

-الاتفاق على صيغة للانتقال المادي والتسوية المالية لموضوع التبادل؛

-رغبة بعض الدول في السيطرة اقتصاديا على أكبر النطاقات عالميا من أجل زيادة نفودها السياسي والعسكري.

ثانيا-تطور الاقتصاد الدولي:

هناك إختلاف بين الباحثين حول تاريخ ظهور الاقتصاد العالمي، فمنهم من يرجعه الى الحقبة الرومانيةن والبعض الآخر يرجعه الى زمن الاكتشافات الجغرافية مابين القرنين (15) و (16)، والتي أدت الى تسريع التجارة الدولية نتيجة تمويلها بالمعادن النفيسة والاحجار الكريمة والعبيد...

والأكيد أن الاقتصاد العالمي، قد أخذ منحا آخر (معاصر)، بعد الثورة الصناعية نهاية القرن 19، ليختلف جليا عن الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ثم الواحد والعشرون.

وعليه يمكن تلخيص أهم مراحل تطورلاقتصاد العالمي، في ثلاثة مراحل أساسية:

1-المرحلة الأولى: الانتقال من الاقطاعية* الى الرأسمالية

تطلق صفة الاقطاع لوصف العلاقة بين السادة والأتباع، حيث كان المالك للأراضي هو السيد على باقي البشر الذين ليس لديهم أراض ويعملون لديه مقابل توفير الحماية لهم. ويرتكز المجتمع الاقطاعي على الهرمية، حيث يأتي الملك على راس الهرم، ثم يأتي اللوردات ورجال الدين ثم الفلاحين ثم الأقنان الاتباع، وفي ظل هذا النظام يقوم الملك بمنح الأراضي للنبلاء مقابل توفير خدماتهم العسكرية له، والذين يقومون بتأجيرها للأفراد مقابل أتوات ورسوم، وهؤلاء بدورهم يقومون بتوظيف الفلاحين والاقنان فيها مقابل الحماية وحصص من الغلال. وبهذا كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية و**أساس الثروة**، وكان انتاجها يستغل لاشباع الحاجات وليس التبادل.

وفي أواخر القرن 15، بدأ انهيار النظام الاقطاعي بسبب تراجع سكان أوربا على اثر الحروب المتزايدة والطاحنة وانتشار الطاعون، ومن ثم هجرة العمالة من الريف نحو المناطق الآمنة والأكثر دخلا في المدن، إضافة الى ثورات الفلاحين (إنجلترا 1381)، وتعاظم قوة التجار بعد الاكتشافات الجغرافية في مواجهة السادة الاقطاعيين والامراء، وانتشار استخدام النقود، حيث أصبح الملوك يقدمون المال للنبلاء مقابل خدماتهم العسكرية عوض الأراضي، كما قام الفلاحين والعبيد بشراء حرياتهم مقابل دفع النقود.

وهي نفسها العوامل التي سمحت بالانتقال تدريجيا الى النظام الرأسمالي حتى القرن السادس عشرة، حيث أدت الإكتشافات الجغرافية الجديدة من طرف الرحالة الاوربيين (كريستوف كولومبوس عام 1489، فاسكوديكاما، فريديناد ماجلان) الى السيطرة على طرق بحرية دولية جديدة، وفتح باب الغزو والاستيطان الأوربي في أمريكا ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوربا، وكانت النتيجة اكتشاف المناجم وزيادة التجارة الخارجية أن زاد ثراء طبقة التجار ورؤوس الأموال وزيادة نفوذهم (**أصبحت الثروة الحقيقة هي امتلاك المعادن النفيسة والتي مصدرها التجارة الخارجية**) ليتراجع بذلك نفوذ ملاك الأراضي.

2-المرحلة الثانية: الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية

يعرف النظام الرأسمالي الفتي في هذه المرحلة بداية التطور وذلك على يد طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال نهاية القرن 16 وحتى القرن 19، حيث كانت البداية مع تزايد التنافس بين المشاريع الإنتاجية الخاصة الصغيرة والمتعددة لتحل محلها عدد قليل المشاريع الكبيرة الحجم، وبعدما كانت تلعب الدولة دورا مهما في توجيه الحياة الاقتصادية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس (الذهب والفضة) وفق مبادئ المذهب التجاري، بدأ التحول نحو الرأسمالية المنفتحة وفق مبدأ التقليديين (دعه يعمل اتركه يمر) ومن ثم انسحاب الدولة من توجيه التجارة الخارجية أواخر القرن 18 وخلال القرن 19.

3-المرحلة الثالثة: الاقتصاد العالمي المعاصر

لقد نشأ الاقتصاد العالمي المعاصر بعد الثورة الصناعية (1760) في سياق انتقال الراسمالية الى الاحتكارية، وتطور في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، وعرف العديد من التطورات خلال العقدين الاولين من القرن 21.

* يطلق النظام الاقطاعي على حقبة زمنية في أوربا خلال العصور الوسطى، وعلى حقبة الزو في الصين، وعلى حقبة الايدو في اليابان وفي أوربا ظهرت بالضبط في اوربا الشرقية في القرن الخامس بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية. كما عرف هذا النظام بقلاع الملك والنبلاء.

فالاقتصاد العالمي خلال القرن 20 ميزته السيطرة العسكرية والاكراه غير الاقتصادي (على الدول النامية والمتخلفة) أكثر مما اعتمد على قوة راس المال، مما ساهم في تحقيق التطورالاقتصادي للدول الصناعية العظمى. وبسبب المنافسة التي كانت فيما بين الدول الصناعية من جهة ومع الدول المتخلفة من جهة أخرى نشبت حربين عالميين (الأولى: 1914–1918، الثانية: 1939–1945).

لكن وبعد الحرب، شهدت الأوضاع الاقتصادية الدولية أكثر استقرارا وأهمية متزايدة لتصدير راس المال ونشوء الشركات العالمية الكبرى، ومع مطلع القرن 20 اصبح الاقتصاد العالمي يشمل العديد من دول المعمورة، وهنا وجب الإشارة الى الدور الأساسي الذي لعبه تطور نظام النقل الدولي في تطور حركة التجارة الدولية والعلاقات الاقتصدية الدولية، حيث تم تطوير وسائط النقل البحري وبناء الموانئ الكبيرة التي تتسع لعدد كبير من السفن القادرة على استقبال البواخر العملاقة، فتح قنوات بحرية جديدة مثل قناة السويس وقناة بنما مما أدى الى قصر المسافات، بالإضافة الى تطوير شبكات السكك الحديدية ومدها عبر الدول والقارات، زيادة شبكة الطرق البرية ...الخ. ومع منتصف القرن 20، انقسم العالم الى قسمين:

–الاقتصاد الراسمالي العالمي؛

–الاقتصاد الإشتراكي العالمي.

لكن تدريجيا سيطر الاقتصاد الرأسمالي على المنظومة العالمية، وذلك بعد انهيار الاقتصاد الاشتراكي بداية التسعينات، علما ان 90 % من التجارة العالمية كانت تجري في اطار الاقتصاد الرأسمالي. كما بدأ ثقل التجارة الدولية ينتقل من أوربا الغربية الى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا.

مع بداية الستينات انخرطت العديد من الدول النامية في منظومة الاقتصاد الدولي بعد نيلها استقلالها السياسي وتعاظم دورها في السبعينات بظهور مايعرف بالبلدان الصناعية الناشئة وبداية دول جنوب شرق اسيا: كوريا الجنوبية، هونجونج، سانغافوراه، طايوان، تايلندا، اندونيسيا، ماليزيا، الفليبين)، ثم الصين، ثم بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، الارجنتين، المكسيك).

ويتميز الاقتصاد العالمي المعاصر بمجموعة من السمات، نذكر منها:

–التطور العميق للتقسيم الدولي للعمل او التخصص الدولي في الإنتاج.

–نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق نمو الإنتاج السلعي.

–تسجيل حركة كثيفة لعناصر الإنتاج: اليد العاملة، راس المال، التكنولوجيا...

–العولمة الاقتصادية (انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق العالمية واندماجها في سوق واحد)

–شيوع الاقتصاديات المالية (سوق راس المال)، وكذا اقتصاد المعرفة نتيجة التطور في تكنولوجيات الاعلام والاتصال (أصبحت المعرفة عنصر انتاجي مهم)

–التوجه نحو التنظيم فوق القومي للمعاملات الدولية (التجارية والمالية والنقدية) من خلال المنظمات الدولية.

ثالثا–مواضيع الاقتصاد الدولي:

–التقسيم الدولي للعمل، الذي يشكل أساس تطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري الدولي؛

–الإنتاج الدولي، سواء في إطار تعاون او نشاط الشركات المتعددة الجنسيات؛

–التجارة الدولية في مجال: السلع والخدمات؛

–حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على الصعيد الدولي؛

-حركة القوى العاملة على المستوى الدولي؛

-التبادل العلمي والتكنولوجي؛

-العلاقات النقدية والمالية والائتمانية الدولية

-التكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما يمكن ان نضمن الاقتصاد الدولي مجموعة من الفروع الأساسية كالتالي:

-التجارة الدولية (في السلع والخدمات...).

-النقد الدولي(القروض القصيرة، المديونية، ميزان المدفوعات..)

-التمويل الدولي (القروض الطويلة، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي، المشاريع الدولية)

وتؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا، العديد من العوامل وبدرجات متفاوتة كالتالي:

1-التقدم العلمي والتكنولوجي: والذي كان له تأثير مباشر على المواصلات والاتصالات ومن ثم على الإنتاج والتجارة محليا وعلى الصعيد الدولي؛

2-المشاكل البيئية: من تلوث وزيادة في درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحرري)، الجفاف، الزلازل، نضوب الموارد الحيوية،...الخ فكان لها اثر مباشر على الإنتاج الوطني ومن ثم التجارة والأسواق الدولية.

3-المشكلة السكانية (الديموغرافية): بسبب تزايد سكان المعمورة، وزيادة الهجرة من الدول المتخلفة نحو المتقدمة وما يترتب عنه من مشاكل لدى الدول المستقبلة.

4-مشكلة الغذاء: والناجمة عن تزايد سكان العالم بمعدل يفوق تزايد انتاج الغذاء، ومن ثم ارتفاع الأسعار، فضلا عن تدهور الإنتاج في بعض الأحيان نتيجة التغيرات المناخية (الجفاف) وتراجع المساحات الزراعية..

5-مشكلة الطاقة: بالنظر الى الطلب الكثيف على الطاقة الأحفورية (البترول والغاز) نتيجة التحضر العالمي الحاصل، ومع عدم تجدد هذا المورد وارتفاع اسعاره يطرح ذلك مشكلة استدامة التنمية وتحديات إيجاد البدائل الطاقوية المناسبة (مقبولة السعر، واقل اضرارا بالبيئة)

6-مشكلة الأمن والاستقرار السياسي: وذلك من مميزات الوقت المعاصر، حيث يشهد العالم العديد من بؤر التوتر الأمني واللااستقرار سياسي (الحروب والنزاعات بين الدول)، مما يؤثر سلبا على حركة التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال.....والنتيجة هي وقوع اضطرابات بالتموين بالسلع الأساسية وارتفاع الأسعار وتأثر العملات النقدية.....الخ.

رابعا-المتدخلون في الاقتصاد الدولي:

1-على المستوى الجزئي: نجد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأشخاص الذين

2-على المستوى الكلي: نجد، مختلف البلدان، التكتلات الاقتصادية، المدن والاقاليم الكبرى لبعض البلدان؛

3-على كلا المستويين: نجد، الشركات التجارية والمالية والصناعية العالمية، المؤسسات الاستثمارية العالمية، صناديق الاستثمار وشركات التأمين...الخ؛

4-على المستوى فوق القومي: نجد، المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي....)، الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات.